

باع وأباع، والمبيع والمُباع

أ. د. مازن المبارك(*)

لعلّ من أبرز صفات اللغة الحيّة أن تكون كثيرةً في موادّها وجذورها، غنيّة سخيّة في عطائها توليدًا واشتقاقًا، قادرة على التعبير عن المعاني والأفكار، تملك من الأبنية والقوالب اللفظيّة ما تستطيع به أن تعبّر عن المعاني الدقيقة، وعن الفروق بين المعاني، حتى يكون لكل معنى مهما يدقّ كلمة تعبّر عنه، أو بناءً لفظيّ يصوّره. ومن المعروف أن من خصائص العربيّة التي امتازت بها أنها تملك من القوالب اللفظية والأبنية والكلمات ما تعبّر به عن دلالاتٍ كثيرة تباينت معانيها ضمن المعنى العام الواحد. ولا تكون اللغة صادقة مطواعًا إلا إذا كانت مرافقة للفكر، مسايرة له في تمييزه بين المعاني، وإلا لم تكن صورةً له، وكانت عاجزة أمامه. ولو لم تكن اللغة قادرة على ملاحقة الفكر ومسايرته لمات كثير من أفكار العلماء والشعراء والمبدعين الذين حفظت اللغة بوارق قرائحهم بدقائق دلالاتها.

إن الفكرة كثيرًا ما تمرّ بالخاطر أو بالذهن مرور البرق، فإن لم تكن عند صاحبها، وفي الثروة اللغوية التي يمتلكها، كلمةً تستطيع التقاط الفكرة العابرة وتصويرها، غابت وغارت ومضت؛ لأنّ صاحبها لم يستطع أن يكسوها ما يُظهرها به، ولا يملك القالب اللغويّ الذي يصلح لها، ويكون

(*) عضو مجمع اللغة العربية بدمشق.

على قدّها. إنه كلما كان اللسان قادرًا على ملاحقة الفكر ومجاراته، قادرًا على التعبير عن أدقّ أفكاره ومعانيه، وعن درجات دلالاته المختلفة المتفاوتة، كان أرقى وأدقّ وأوضح، ومن العسير أن تتمايز المعاني المتقاربة إذا لم يكن لكلّ منها البناء اللغويّ الخاصّ به والمعبر عنه.

إن كتاب العربية وأدبائها يعرفون أن للعربية ثروة لفظية لا نظير لها في القدرة على التفريق بين المعاني مهما تكن دقيقة، وعلى التعبير عن الصفات مهما يقلّ الفرق بينها، وعن الأفعال مهما تفاوتت درجات الضعف والقوة فيها. ومن يعدّ إلى كتب التراث اللغوي يجد العجب العجاب في تحديد درجات أفعال الحبّ والعشق، وأفعال النوم وما تدلّ عليه من سطحيّة أو استغراق ودرجات السّير وما في أفعاله من دلالات على البطء والسرعة والحركة والهيئة! إن كتب اللغة حفظت لنا ما بين أسماء المسمّى الواحد من الفروق، وما بين أفعال أو درجات الفعل الواحد من فروق، وما بين الصفات المتقاربة من تفاوت... وهكذا تجد الكلمة، سواء أكانت اسمًا أم فعلًا، وكأنّها الثوب الذي يُفصّل على قدّ لابسه، لا يزيد عنه ولا ينقص، والذي يشفّ عن المعنى كما يشفّ الثوب الرقيق عن لابسته أو عمّن يرتديه.

لقد دعوت في مقال سابق^(١) إلى عدم طمس الفروق المعنوية بين الكلمات، وعدم المسارعة إلى عدّها مترادفات، وقلت إن ذلك المنهج سياسة غير حكيمة، ولا مفيدة في ميدان اللغة عامّة، فكيف إذا كانت اللغة كالعربية المعروفة بأنّها تضع لكلّ حالة لبوسها، وتخصّ كلّ حالة يمرّ بها الكائن في خلقه، وفي خُلُقّه، في سيره وأكله وشربه، في نومه وحبّه وبغضه، وفي كل صغيرة أو كبيرة تتصل بحياته أو بيئته أو حيوانه، بكلمة يعبر بها عنها ويدلّ عليها؟!!

(١) محاضرة التصحيح اللغوي: كلام في المنهج مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ٨٨م

والعجيب أن نسلك اليوم في عملنا اللغوي «منهج طمس الفروق»، ونحن نرى أن العربية تملك من ثروة المترادفات ما لا نحتاج إليه، وما وصل إلى أن أصبح مجال طعنٍ ونقدٍ يوجّه إلى العربيّة ممن لا يعرفون مزية ذلك، أو ممن يتوهّمون الترادف فيما لا ترادف فيه!

إننا اليوم في أشدّ الحاجة إلى إحياء الفروق بين المعاني، وإلى الدقّة في التفريق بين معاني الكلمات لنضع بين أيدي العلماء لغةً دقيقةً تساعدهم فيما يتصدّون إليه من وضع مصطلحات علميّة دقيقة، ومن تعبير علميٍّ دقيق. ونحن اليوم مع شيخ كتاب العربية أبي عثمان الجاحظ الذي قال: «إن على الكاتب إذا وقع على ألفاظ متقاربة المعاني، أن يبحث عن أسباب اختلافها، وأن يستعمل كلّاً منها في موضعها مادام من حقّ المعنى، أن يكون له الاسم طبقاً. وألاً يكون له فاضلاً ولا مفضولاً، ولا مُقَصِّراً ولا مشتركاً، ولا مُتضمّناً»^(٢).

وأحسن الكلام ما كانت كلماته معبّرة عن المراد، وخير الألفاظ وأدقّها ما كان منها قالباً على قدّ المعنى؛ لأن المعنى جسم واللفظ لباسه، ولا بدّ للعالم وللبلغ أن يصيب بقوله وكلماته ما يرمي إليه من دقائق المعاني، وعلى اللغوي أن يضع بين أيدي الكتاب ثروة يختارون منها ما يشفي غليلهم، ويكسو معانيهم، ويتجلّى به مُرادهم، وتتحلّى به بنات أفكارهم الأديبة، وحقائقهم العلميّة الدقيقة.

وأضرب اليوم للقارئ مثلاً واحداً من أمثلة كثيرة يسارع أصحابها إلى القضاء على الفروق بين المعاني، على رغم اختلاف المباني، وإلى جعل المُتبايِنين في المعنى مترادفين!

جاء في قرار لغويٍّ مجمعيٍّ: «جواز قولهم المبيع والمُباع بمعنى واحد».

(٢) الجاحظ: البيان والتبيين ١/٩٣.

وجاء في تعليل هذا القرار:

[التعليل: أ) في المعاجم. لسان العرب: لم يذكر (أباع) على بناء (أفعل) في مادة (بيع)، ولكن جاء في مادة (أبر): «وشبّه الشافعي ذلك بالولادة في الإماء إذا أُبيعت حاملاً تبعها ولدها، فإن ولدته قبل ذلك كان الولد للبائع... وقوله (أباع) لغة في (باع) كما قال ابن القطّاع».

المعجم الكبير: «أباع فلان الشيء باعه».

أي إن ابن القطّاع أثبت (أباع) بمعنى (باع): وذكر ذلك ابن منظور ولم يُخطئها، إذ هي وردت بمعنى (باع) في كلام الشافعي.

ب- في الدلالة: قال سيبويه (الكتاب ٢/ ٢٣٦): «وقد يجيء فعَلْتُ وأفعلت لمعنى واحد إلا أن اللغتين اختلفتا». أي إن ما جاء على هذين البناءين هو اختلاف لغات من نحو: صدّه وأصدّه، وحزنه وأحزنه، وجدّد وأجدّد في الأمر».

ويتحدث القرار عن (خصوصيّة) فعل (باع) ويقول: [وهذه الخصوصية لا يُفسدها إعطاء دلالة جديدة للفعل (أباع) ليكون بمعنى (باع) لا عَرَضَ للبيع فقط].

ثم يستشهد القرار بمجىء (أباع) بمعنى (باع) في كلام النويري المتوفى سنة (٧٣٣هـ) في كتابه (نهاية الأرب). ومجئها في كلام الكاساني (٥٨٧هـ) في كتابه (بدائع الصنائع) ويتهي تعليل القرار إلى القول: [ولا يكاد المعاصرون من الفقهاء والتجار يستعملون (المُباع) إلا بمعنى (المبيع) وليس المعروف للبيع]. وهنا ينتهي كلام أصحاب القرار القائل بأن (المبيع) بمعنى (المباع)، والمتضمّن أن (باع) بمعنى (أباع).

وأقول في الردّ على القرار وتعليه:

١- أما القول بأن (لسان العرب) لم يذكر (أباع) على بناء (أفعل) في مادة (بيع). فغير صحيح! فقد ذكر ابن منظور ذلك في مادة (بيع) وقال: «وابتاع الشيء: اشتراه. وأباعه: عرّضه للبيع. قال الهمداني: فرضيت آلاء الكُميت فمن يُباع فرساً فليس جوادنا بمُباع أي بمعرّض للبيع».

وهكذا وردت المادة وشرحها والاستشهاد لها في معجم لسان العرب، فكيف يقال إن اللسان لم يذكرها في مادة (بيع)؟!!

٢- وأما قولهم «ولكن جاء في مادة (أبر): وشبّه الشافعي... إلخ». والتعليق على ذلك بأن (باع) بمعنى (أباع) في قول الشافعي، فيدلّ على عدم فهم كلام الشافعي، رغم أنه مفسّر مشروح بعده. إنه يقول عن الجارية: «إنها إذا (أبيعت) حاملاً، تبعها ولدها، فإن ولدته قبل ذلك كان الولد للبائع، أي ما دامت (أبيعت) أي عُرضت للبيع حاملاً فإن ولدها الذي تحمله معروض معها، وهو من حقّ الذي اشتراها، وأمّا إن ولدته قبل عرضها للبيع، فهو من حقّ الذي كان يملكها أي البائع، وهذا كلام واضح فسّره ناقله، فكيف نُقول الشافعيّ ما لم يقل، ونغيّر حكماً شرعياً أفتى به؟!!

٣- وأما القول بأن ابن منظور نقل قول ابن القطاع بأن (أباع) بمعنى (باع) فقول عجيب، بعيد عن الدقّة في النقل، وعن الصحة في الرواية؛ وذلك أن متن اللسان خلا من كلام ابن القطاع البتّة! ولكن محقق اللسان أو الناشر، وضع حاشية في أسفل الصفحة عند قول الشافعي (أبيعت) وذكر فيها ما نقل عن ابن القطاع، وأما كلام ابن منظور فليس فيه إشارة إلى ابن القطاع ولا غيره، ومع ذلك يقول

المعلّلون: إن ابن منظور نقل القول ولم يُخطئه!! وبين موت ابن منظور ووضع تلك الحاشية الداخلة في غير موضعها، مئات السنين، وكان حقّ موضعها أن تكون حاشية في مادة (بيع) بل حقّها ألا تكون أبداً، لأن كلام ابن منظور وكلام الشافعي لا يعلّق عليهما بكلام ابن القطّاع!

وذلك لأن الشافعيّ شيخ الأصمعيّ، قرأ عليه الأصمعيّ كثيراً من أشعار الجاهليّين، وكان الشافعيّ حجة في اللغة، استثناه اللغويون والنحاة والأصوليون منهم من تاريخ الذين يحتجّ بهم في اللغة، وقبلوا الاحتجاج به بعد عصر الاحتجاج، وروى عنه أصحاب المعاجم. وأما الأصمعيّ فكان لا يروي إلا ما علا وكان فصيحاً، ويرفض ما دون ذلك، فإذا ثبت القول عن الشافعي وعن الأصمعي كان فوق كلّ قول. وأما ابن القطّاع، صاحب الحاشية الدخيلة، والتي فسّر بها القرائ المجمعى قول الشافعي، وغلبوا قوله، واتّهموا أو نسبوا إلى ابن منظور قبول قوله، فهو المتّهم بالتسامح والتساهل في النقل والرواية، وقد جاء في ترجمته أنه ولد في صقلية سنة (٤٣٣هـ) ورحل إلى مصر سنة (٥٠٠هـ)، وأنه أجاد النحو، وكان نقّدة المصريّين يسمونه بالتساهل في الرواية، وهو الذي بعد أن أنكر معرفته بمعجم الصحاح للجوهري، رأى شهرته واشتغال الطلبة والدارسين في مصر به، فركب طريقاً في الإسناد، مدّعياً أنه يرويه عن الجوهري بإسناد متّصل^(٣)!!

وكيف يجوز أن نقل من حاشية للناشر وضعها في أسفل

(٣) انظر ترجمته في إنباه الرواة للقفطي ٢/٢٣٦.

الصفحة خارجة عن المتن ثم نسبها إلى صاحب المتن؟ وكيف نقول إن صاحب المتن أي المؤلف نقلها ولم يخطئها؟ هل يصح هذا في أساليب الاستشهاد بله الاحتجاج بله التحقيق؟!

٤- حين يقول سيبويه - على نحو ما جاء في تعليل القرار -: «وقد يجيء فعلت وأفعلت والمعنى واحد، أي إن ما جاء على هذين البناءين هو اختلاف لغات» فهل معنى ذلك أن هذين البناءين، حيثما وجدا - جاز لنا أن نعدّهما بمعنى واحد بحجة أنه (قد يجيء) كما قال، وبحجة أن (بعضها) كان اختلاف لغات؟! وهل يجوز القياس في هذا على ما جاء في كل من أبواب فعلت وأفعلت؟

إن عنوان الباب في كتاب سيبويه (٢/٢٣٣) هو: «هذا باب افتراق فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى» مثل: دخل وأدخل، وخرج وأخرج وفزع وأفزع. وجاء في الباب نفسه قوله: «وتجيء أفعلته على أن تعرّضه لأمر؛ وذلك قولك: أقتلته أي عرّضته للقتل، ويجيء مثل: قبرته وأقبرته، فقبرته: دفنته، وأقبرته: جعلت له قبراً. وتقول سقيته فشرب، وأسقيته: جعلت له ماء وسُقياً». ويقول في الباب نفسه: «وقد يجيء فعلت وأفعلت المعنى فيهما واحد، إلا أن اللغتين اختلفتا، زعم ذلك الخليل».

وواضح أنه ليس في كلام سيبويه ما يؤيد أن (باع) بمعنى (أباع)، وليس في قوله ما يدلّ على جواز القياس في ذلك لنقول إن كل ما جاء على (فعل) يصحّ أن يجيء منه على (أفعل) والمعنى واحد، بحجة أن مثل هذا جاء في اللغة! بل إن في كتاب سيبويه، وفي الباب نفسه جاء قوله: إن أفعلته تجيء للتعرّض للأمر، ومثّل

بـ(أَقْتَلَ) وهي مثل (أَبَاعَ) فلماذا نذكر بعضاً من قوله. ونقيس عليه، ونهمل بعضاً، وهو في الباب نفسه ومتّصل بموضوعنا؟! أين كتب تراثنا اللغويّ التي كتب فيها المؤلّفون تحت عنوان (فَعَلْتُ وَأَفَعَلْتُ)، وماذا عمل الذين أَلْفَوْا من اللغويّين في كتب (فعلت وأفعلت)؟ ولماذا راحوا يصنّفون الأفعال أصنافاً هي:

١- فعلت بمعنى وأفعلت بمعنى آخر.

٢- فعلت وأفعلت بمعنى واحد.

٣- فعلت لا يأتي منها أفعلت.

٤- أفعلت لا يأتي منها فعلت.

قال الزّجاج (٣١١هـ): «هذا كتاب يذكر فيه ما تكلمت به العرب على فعلت وأفعلت والمعنى واحد، وما تكلمت به على فعلت وأفعلت والمعنى مختلف، وما ذكر فيه فعلت وحده، وما ذكر فيه أفعلت وحده»^(٤).

والكتاب مرّتب على حروف المعجم، ولو كان القياس بين هذه الأقسام جائزاً، فلماذا أتعب الزّجاج وأمثاله أنفسهم وألّفوا أو كتبوا في هذا الموضوع؟! ونقلوا ما سمعوه وما بلغهم أنه قيل، وقد نقل الزّجاج نفسه باع وأباع وجعلهما بمعنى، ونقل اللغويّون ما نقله وردّوا متمسكين بما جاء عن الأصمعي وابن السكيت.

٥- جاء في تعليلهم لمجيء (باع) بمعنى (أباع) قولهم: «كما أن للفعل (أباع) معنى آخر، وهو (جعله للبيع) على القياس». وفي هذا القول ما فيه! لأنه يعود إلى القول بأن (أباع) بمعنى عرضه للبيع! إذ ما الفرق بين

(٤) الزّجاج: كتاب فعلت وأفعلت ص ١.

جعله للبيع وعرضه للبيع؟ وهل يصحّ هذا القول في معرض القول بأن الفعلين باع وأباع بمعنى واحد؟ ثم عن أيّ قياس يتحدثون؟ هل يجوز إذا رأينا بناءي فعلٍ على (فَعَلَ) و(أَفْعَلَ) بمعنى واحد، مثل: ضاء وأضاء، ووماً وأوماً، وجدّ وأجدّ، أن نقيس على ذلك فنقول: إن كلاً من حصد وأحصد، وقطف وأقطف، وذمّ وأذمّ، وقبح وأقبح، ولام وألام بمعنى واحد؟ وإن رعى وأرعى، وسقى وأسقى، بمعنى واحد؟ وإن جبر بمعنى أجبر وإن خفرت الرجل بمعنى أخفرتة؟! مع أنّ كلاً من هذه الأفعال اختلف معناه باختلاف بنائه.

وإن (ثنيت) الشيء: عطفته ولويته، وأما (أثنيت عليه) فمدحته وأطريته. و(خَفَرَت) الرجل: حفظته، وأما (أخفرتة) فمعناه: نقضت عهده، وهكذا تختلف الأبنية بمعانيها في كثير من الأحيان، فلا يكون القياس فيما بينها مطّرداً ولا صحيحاً.

٦- أليس عجباً أن يقال إن لهذا الفعل خصوصيّة لا تمنع إعطائه دلالة جديدة يصبح فيها (أباع) بمعنى (باع)، لا بمعنى عرضه للبيع فقط؟ إذا كان الاستدلال والاحتجاج بأقوال اللغويين الذين روي عنهم يقوم على أنهم استعملوا (أباع) بمعنى (باع) كما ادّعيتم ذلك عند الشافعي وابن منظور وغيرهما، فكيف يقال إن إعطاء (أباع) معنى (باع) هو دلالة جديدة؟! ثم أليس التحول بأن (أباع) يصبح بمعنى (باع) لا بمعنى (عرض للبيع) فقط، يدل أيضاً على أن معناه (عرض للبيع)؟! وإن قياس الأبنية بعضها على بعض، لم يقل به أحد، ولو صحّ لفسدت اللغة وتداخلت المعاني. وأصبحت اللغة فوضى كحياتنا!

وإن احتفاظ العربية بالفروق الدقيقة بين المعاني من أجمل

خصائصها، وإن من دقّتها في ملاحظة تلك الفروق مثلاً أنها تعبّر عن اتجاه الحركة نحو كلٍّ من اليمين والشمال بكلمة خاصّة بها تدلّ على اتجاه الحركة والمتحرّك، فتقول لطائر يطير من ناحية اليمين السّانح، وللطائر يطير من ناحية الشمال البارح.

وتقول لمن يطحن بالرحى إذا أدار يده من يمينه إنه يطحن شزراً، وإذا كان يُديرها نحو اليسار: إنه يطحن بتّاً!! قال شاعرهم: ونطحن بالرحى شزراً وبتّاً ولو نُعطى المغازل ما عيينا^(٥) ولقد وضع العلماء علم الصرف للتفريق بين المعاني بالأبنية المختلفة والجديدة المشتقّة، ونحن اليوم نعيد الكلمات المختلفة المباني إلى الاتّحاد في المعاني!!

وهل إلغاء الفرق بين دالتين لبناءين مختلفين وجعلهما بمعنى واحدٍ يعني إعطاء دلالة جديدة لأحدهما أم يطحن الفرق بينهما؟ أليس هذا هو نفسه عكس ما ينبغي أن نفعله؟ وهو أن نفرّق بين المعاني الدقيقة لاختلافها بأبنيتهما، نأتي لنطمس دقّة المعاني بجمعها وعدّها مترادفات، وكأنّ لغتنا فقيرة بالمترادفات محتاجة إلى الزيادة فيها والإكثار منها!!

٧- وأعجب من هذا أن المجيزين يعدّون (أباع) بمعنى (باع) دلالة جديدة!! وأنه ليس بمعنى عرض للبيع فقط! وذلك عودة منهم وإقرار بأن (أباع) عرض للبيع، ولكنه يأتي أيضاً بمعنى (باع) لماذا؟ يجيبون:

لأنّه «لا يكاد المعاصرون من الفقهاء والتجار يستعملون

(٥) انظر أدب الكاتب: ١٨٨.

(المباع) إلا بمعنى (المبيع) وليس المعروف للبيع! وبذلك يجعلون علماء اللغة ومجامعها تبعاً للمعاصرين من الفقهاء والتجار... وهم يقولون إنهم لا يتأثرون بالشيوع وكثرة الاستعمال. وهل أصبح اللغويون يقيسون أو يستأنسون بكلام المعاصرين من فقهاء وتجار؟ ونحن نسمع كثيراً من الفقهاء يلحنون! وأما التجار فإن موقف أصحاب القرار من اللغويين اليوم يذكرنا بقول أعرابي قديم: سبحان الله، التجار يلحنون ويربحون. ونحن لا نلحن ولا نربح!! ويروى أن أبا عمرو ابن العلاء دخل السوق فوجد أعدالاً مطروحة مكتوباً عليها (لأبو فلان) فقال: «يارب يلحنون ويُرزقون!»^(٦).

ومن يرجع منا إلى كتب تراثنا اللغوي باحثاً فيه عن باع وأباع يجد:

١- أن الشافعي المتوفى سنة (٢٠٤هـ) فرق بين باع وأباع، وقد استشهد اللسان بقوله، كما رأينا.

٢- أورد الأصمعي (٢١٦هـ) في «الأصمعيّات» قصيدة الأجدع بن مالك الهمداني، وهو جاهلي أدرك خلافة عمر بن الخطاب، وفيها قوله:

تقفو الجياد من البيوت ومن يُبع فرساً فليس جوادنا بمباع
وعلق المحققان الشيخ أحمد محمد شاكر وعبد السلام
محمد هارون بالقول: «تقفو: تتبع، يريد تختار. ومُباع: أباغ
الشيء أي عرضه للبيع»^(٧).

(٦) القفطي: إنباه الرواة ٢/٣١٩.

(٧) الأصمعيّات، تح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، ص ٦٨-٦٩.

٣- قال ابن السكّيت (٢٤٤هـ) في «باب ما يُتكلّم فيه بأفعلت ممّا يتكلّم فيه العامّة بفعلت» من كتابه «إصلاح المنطق»: «وقد أبعث الشيء إذا عرّضته للبيع، وقد بعته أنا من غيري. قال الهمداني: فرضيت آلاء الكميت فمن يُبع فرساً فليس جوادنا بمباع أي بمعرّضٍ للبيع»^(٨).

٤- وقال أبو حاتم السجستاني (٢٥٥هـ):

«ويقال: بعث الشيء إذا بعته واشتريته جميعاً، ومن ثم قيل: «البيعان بالخيار ما لم يتفرّقا». وأما أبعث الشيء فعرضته لأن يُباع، وكذلك أقتلته وأضربته، أي عرّضته للقتل وللضرب. قال^(٩): «ولا يقال أبعث بمعنى بعث، ولكن عرضه للبيع. فقول الشاعر: فليس جوادنا بمباع، فهو ليس بمعرّضٍ للبيع. قال أبو عبيدة: أبعته: عرضه للبيع»^(١٠).

٥- أن ابن قتيبة المتوفى سنة (٢٧٦هـ) قال في (باب أفعلت الشيء: عرّضته للفعل): «أقتلت الرجل: عرّضته للقتل، وأبعث الشيء: عرّضته للبيع. وأنشد:

فرضيت آلاء الكميت فمن يُبع فرساً فليس جوادنا بمباع
أي بمعرّضٍ للبيع»^(١١). وتابع ابن قتيبة قوله:

(٨) إصلاح المنطق لابن السكّيت، تح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، ص ٦٢-٦٣.

(٩) كثيراً ما يروي السجستاني قول شيخه الأصمعي بقوله: قال.

(١٠) كتاب فعلت وأفعلت لأبي حاتم السجستاني، تح: خليل إبراهيم العطية، طبع بمساعدة جامعة البصرة ١٩٧٩م، ص ١٦٣-١٦٤.

(١١) ابن قتيبة، أدب الكاتب، تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ص ٤٤٦.

«وقال الفراء (ت ٢٠٧هـ): تقول أبعت الخيل إذا أردت أنك أمسكتها للتجارة والبيع، فإن أردت أنك أخرجتها من يدك قلت: بعثها. قال: وكذلك قالت العرب: أعرضت العرضان^(١٢)، أي أمسكتها للبيع. وعرضتها: ساومت بها. فقس على هذا ما ورد عليك».

٦- وكيف يكون (باع) بمعنى (أباع) على القياس، ولهذين البناءين معانٍ كثيرة مختلفة؟ وعلى أي معنى بنينا القياس؟! هل نقيس قسط على أقسط؟ وعثر على أعثر؟ وشكا على أشكى؟، بل انظر إلى ابن قتيبة في أدب الكاتب يعقد عشرة أبواب لذلك وأمثاله فيقول:

- ١- باب فعلت وأفعلت باتفاق المعنى.
- ٢- باب فعلت وأفعلت، باتفاق المعنى واختلافهما في التعدّي.
- ٣- باب أفعلت الشيءَ: عرّضته للفعل.
- ٤- باب أفعلت الشيءَ: وجدته كذلك.
- ٥- باب أفعل الشيءَ: حان منه ذلك.
- ٦- باب أفعل الشيءَ: صار كذلك، وأصابه ذلك.
- ٧- باب أفعل الشيءَ: أتى بذلك، واتخذ ذلك.
- ٨- باب أفعلت الشيءَ: جعلت له ذلك.
- ٩- باب أفعلت وأفعلت بمعنيين متضادين.
- ١٠- باب أفعل الشيءَ في نفسه، وأفعل الشيءَ غيرَه^(١٣).

(١٢) العرضان: ج عريض، وهو من أولاد المعز الحولي، وقيل له عريض لأنه بلغ أن يعرض

للبيع. وانظر حاشية التحقيق (٦) في ص ٤٤٦ من أدب الكاتب.

(١٣) تجد هذه الأبواب وغيرها في أدب الكاتب ص ٤٣٣-٤٥٣.

- ٧- ليس قول المجمعين إن جعل (أباع) بمعنى (باع) يعطي الفعل دلالة جديدة (كذا)، فلا يبقى بمعنى (عرض للبيع فقط)؟ هو الدليل على أنهم وجدوه بمعنى عرض للبيع، ولكنه (لخصوصيته) لا بأس أن يطمس الفرق بينه، وهو ذو المعنى الخاص، ليصبح لفعل (باع) الذي شاع وانتشر، ولا يختلف على معناه اثنان، ولسنا في حاجة إلى مرادف له!!؟
- ٨- جاء في معجم (الصحاح) للجوهري (نحو ٣٩٩هـ) (بيع): «وأبعت الشيء: عرضته. قال الأجدع الهمداني: فرضيت آلاء الكميت فمن يُبع فرساً فليس جوادنا بمُباع»
- ٩- وجاء في مختار الصحاح للرازي (٦٦٦هـ): «ويقال للبائع والمشتري (بيعان) بتشديد الياء. وأباع الشيء: عرضه للبيع».
- ١٠- وقال الفيروزآبادي (٨١٧هـ) في قاموسه المحيط: (بيع) البِيعُ: البائع والمشتري. وأبعته: عرضته للبيع. باعه يبيعه بيعاً ومبيعاً: إذا باعه وإذا اشتراه، وهو مبيع ومبيوع، ولم يقل (مُباع) لأنها ليست من باع ولا بمعناها.
- ١١- وجاء في تاج العروس للزبيدي (١٢٠٥هـ): (بيع) «البياعة بالكسر: السلعة. ج بياعات، وهي الأشياء التي يتبايع بها والبيع كسيّد: البائع والمشتري، ومنه الحديث: البيعان بالخيار ما لم يتفرّقا». وأبعته إباعة: عرضته للبيع. قال الأجدع بن مالك بن أمية الهمداني: ورَضِيت آلاء الكميت فمن يُبع فرساً فليس جوادنا بمُباع

أي: ليس بمعرّض للبيع، والآؤه: خصاله الجميلة. وابتاعه: اشتراه. يقال: هذا الشيء مُبتاعي، أي: اشتريته بمالي، وقد استعمله المصريون في كلامهم كثيراً، فيحذفون الميم [أي قالوا: بتاعي] ومنهم من أفرط فجمع فقال: (بتوعي) وهو غلط. وانباع الشيء: نفق وراح، كأنه مطاوع لباعه. ورجل يبيع كصبور: جيّد البيع. ويّباع: كثير البيع. ويّيع كبيع.

١٢- لم تهمل المعجمات المعاصرة دلالة (أباع) وأنها بمعنى عرض للبيع، وليست بمعنى (باع) وقد جاء ذلك:

في المعجم المدرسي للشيخ زين العابدين التونسي (ت ١٩٧٧م): «أباع الشيء: عرضه للبيع».

وفي المعجم الوسيط: «أباعه: عرضه للبيع».

وفي المعجم المدرسي الذي أعدّه (محمد خير أبو حرب) وطبعته وزارة التربية السورية: «أباع الشيء إباعه: عرضه للبيع، فالشيء مُباع أي معروض للبيع».

وفيه: باعه الشيء: أعطاه إياه بئمن، فهو مبيع، وأباع إباعه: الشيء عرضه للبيع، فهو مباع. فالمبيعات لما بيع، والمبيعات للمعروض للبيع».

وهكذا تكرر التفريق بين باع وأباع، وما ينبني عليه من التفريق بين المبيع والمباع، من عصر الفراء المتوفى سنة (٢٠٧هـ) إلى عصر معجماتنا المعاصرة كمعجم مجمع القاهرة (الوسيط) ومعجم وزارة التربية بدمشق (المعجم المدرسي). وكان قول الفراء نقلاً وشرحاً وتوجيهاً حين قال:

«تقول: أبعث الخيل، إذا أردت أنك أمسكتها للتجارة والبيع (أي أبقيتها عندك معروضة للبيع)، فإن أردت أنك أخرجتها من يدك، قلت: بعثتها». فكان قوله تفسيراً وشرحاً وتفريقاً بين المعنيين. وقال: «وكذلك قالت العرب» فنقل لنا ما قاله العرب. ثم قال موجّهاً «فقس على هذا ما ورد عليك».

وانظر ما أورده ابن السكّيت من أمثلة (أفعلت) الذي ينطقه العامّة بـ(فعلت) مثل قوله: «أطرّده: صيرته طريداً، وطرّده إذا نفّيته عنك»^(١٤). كيف نقيس (فعلت) من فعلٍ على (أفعلت) إذا كان الفعلان من جذر واحد، ونحن نعلم أن:

ثاب ليس بمعنى أثاب. وأتيته ليس بمعنى آتته. وقدت الخيل ليس بمعنى أقدتها. وثبت ليس بمعنى أثبت. وسقيت ليس بمعنى أسقيت... وهكذا اختلفت المعاني لاختلاف المباني، وهذه صفة كان اللغويون يتنافسون في الوقوف عندها وبيان الفروق بين معانيها. ونحن اليوم أحوج منهم إلى بيانها والمحافظة عليها حرصاً على الدقّة في التعبير... ونحن أشدّ حاجة إلى الدقّة والتفريق بين الدلالات منّا إلى الإكثار من المترادفات.

كيف نترك آراء جمهرة اللغويين ونستأنس بأقوال المعاصرين من غير المختصين ومن التجار وندّعي أننا لا نأخذ بالشيوع؟!

وكيف يرى علماء اللغة اليوم الاستئناس بآراء متأخري الفقهاء، وهم الذين نبّه النحويون إلى أنهم كثيراً ما يخطئون في اللغة فيضعون أداة مثل (أو) في موضع (أم)؟ وكيف يرون الاستئناس بتجار اليوم، وقد ضجّ اللغويون والنحويون من تجار عصورهم أيام أبي الأسود وتلامذته؟! وكيف

(١٤) إصلاح المنطق: باب ما يتكلم فيه بأفعلت مما تتكلم فيه العامة بفعلت.

يصحّ في أذهاننا وأفكارنا وقراراتنا أن نتخلّى عمّا يثبت لدينا عن الشّافعي (٢٠٤هـ) والفرّاء (٢٠٧هـ) والأصمعي (٢١٦هـ) وابن السكّيت (٢١٤هـ) والسّجستاني (٢٥٥هـ) وابن قتيبة (٢٧٦هـ) والرّازي (٦٦٦هـ) وابن منظور (٧١١هـ) والفيروزآبادي (٨١٧هـ) والزّبدي (١٢٠٥هـ) وجاء عند المحدثين في المعجم الوسيط، وفي معجمين مدرسيّين؟!!

ومن أجل ماذا؟ من أجل أن تكون عندنا كلمتان بمعنّى واحد، وقد كانتا بمعنيين متباينين في تراثنا اللغويّ، ونحن نشكو من الغنى في المترادفات ونشكو عدم الدقّة في التعبير، بل نحن في حاجة إلى كلمات تكفل التعبير عن الأفكار اللطيفة والمعاني الدقيقة.

إن طبيعة اللغة نفسها هي التي تفرض على العاملين فيها المنهج الذي يلائمها، ويصلح لاستمرارها ورقّيتها، وإبقائها مواكبة لمسيرة الحياة. وإن العريّة تملك ثروة ضخمة من المترادفات، وقد تفجّرت العلوم اليوم وتفرّعت ودقّت، وأصبحت في حاجة إلى كلمات تساير العلم، وتعبّر عن دقائقه، وفي العريّة من ذلك ما يُدهش وما يُحقّق كثيراً ممّا نحتاج إليه، من ذلك مثلاً أن العريّة تضع لكل حركةٍ كلمةً تدلّ عليها، بل لكل جهة من جهات الحركة كلمة تدلّ عليها! أفجعلها اليوم مترادفات لأنها جميعاً تدلّ على الحركة؟!!

أليس للطائر المتحرك نحو اليمين اسم وللمتحرّك نحو الشّمال اسم آخر؟! بل أليست العريّة أدقّ من ذلك حين تفرّق بين حركتي الرّحى، فتقول لمن يدير يده عن يمينه: إنه يطحن شُراً ولمن أدارها عن شماله: إنه يطحن بتّاً! كما رأينا^(١٥).

على أن ذلك كله لا يحول دون توجيه الشكر إلى العاملين في الميدان

(١٥) انظر ما سبق في ص ١٠ و ١١.

اللغويّ، فالذي لا يخطئ هو الذي لا يعمل، وكلّ ابن آدم خطّاء، وما من أحدٍ منا اليوم معصوم... وقد دعا المجمع مشكوراً إلى المشاركة في ندوات تُناقش فيها قرارات المجمع في الألفاظ والأساليب، كما أعلن قبوله النقد والتعليق على قراراته، ودراسة كل ما يرد إليه وإلى لجانه من آراء وملاحظات، وإنّا لنأمل أن يرجع المجمع عن قراره لأن الرجوع إلى الحقّ خير من التماسي في الباطل.

وينتهي القول بنا جميعاً إلى أن:

- باع الشيء: أعطاه بثمن، وكذلك: شراه أي باعه. ومنه قوله تعالى في سورة يوسف: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾ [٢٠] أي باعوه بثمنٍ قليل، وقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٠٧] أي يبيعها.

- وابتاع الشيء: اشتراه.

- وأباع الشيء: عرضه للبيع.

- والمبيع: هو الذي يبيع، والجمع: المبيعات.

- والمُباع: هو الشيء المعروض للبيع، والجمع: المُباعات.

- والبيعان: هما البائع والمشتري.

- والبيوع (كصبور): الجيد البيع.

- والبياع: الكثير البيع.

- والبياعة، بكسر الباء: السلعة. والجمع: يباعات.

وهكذا فباع وشري بمعنى، وابتاع واشترى بمعنى.

ولكلّ من باع وأباع معنى مختلف، وكذلك لكلّ من المبيع والمُباع.

وهو الموافق لما جاء في الموثوق من كتب اللغة ومعجماتها.

المصادر والمراجع

- أدب الكاتب، ابن قتيبة، تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- إصلاح المنطق، ابن السكيت، تح: أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر.
- الأصمعيّات، تح: أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، ١٣٦٩هـ-١٩٥٠م.
- البيان والتبيين، الجاحظ، تح: عبد السلام محمد هارون.
- تاج العروس، الزبيدي.
- الصحاح، الجوهري.
- القاموس المحيط، الفيروزآبادي.
- كتاب فعلت وأفعلت، الزجاج، تح: ماجد حسن الذهبي، الشركة المتحدة للتوزيع.
- كتاب فعلت وأفعلت، السجستاني، تح: خليل إبراهيم العطيّة، طبع بمساعدة جامعة البصرة، ١٩٧٩م.
- لسان العرب، ابن منظور.
- مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، م ٨٨ ج ٣.

- مختار الصحاح، الرّازي.
- المعجم المدرسي، زين العابدين التونسي، ط٢، دار الفارابي، دمشق،
١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- المعجم المدرسي، محمد خير أبو حرب، وزارة التربية، دمشق،
١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة.

* * *